

تحرك عاجل حرمان سجين رأي من احتياجاته الطبية

حرم سجين الرأي مهدي عيسى مهدي أبو ديب من أدويته الخاصة بارتفاع ضغط الدم ومرض السكري منذ مارس/ آذار . كما حرم من ارتداء أذنيته الداعمة التي يقول طبيبه إنه يحتاجها للمساعدة في تخفيف آلام ظهره، والتي يعاني منها منذ تعذيبه في 2011.

وقالت عائلة مهدي عيسى مهدي أبو ديب لمنظمة العفو الدولية إن ضباطاً في سجن جو، جنوبي العاصمة المنامة، منعه من الحصول على أدويته الخاصة بارتفاع ضغط الدم، ومرض السكري وأقراص فيتامين أخرى منذ بدء أعمال الشغب داخل سجن جو في مارس/ آذار 2015. وأخبر طبيب السجن مهدي أبو ديب بأن عائلته اللازمة عليها أن تحضر له هذه الأدوية إلى السجن ولكن عندما فعلت العائلة ذلك، رفض ضباط السجن أن يتسلموها قائلين إنهم لم يتلقوا أوامر بالسماح له بجلب أدوية من خارج السجن.

في 23 أغسطس/ آب اتصل مهدي أبو ديب هاتفياً بعائلته، وقال إن الطبيب أخبره أن يطلب منهم إحضار أذنية داعمة لارتدائها كي تساعده في تخفيف آلام ظهره. في اليوم التالي، جلبت العائلة الحذاء إلى السجن لكن ضباط السجن رفضوا تسلمها مستخدمين نفس الذريعة السالفة الذكر.

مهدي أبو ديب مصاب بالآلام في الظهر، بما في ذلك قرص منزلق، جراء تعرضه للتعذيب خلال 64 يوماً من الاحتجاز في الحبس الانفرادي بعد القبض عليه في 6 أبريل/ نيسان 2011. وقد وجد منذئذ صعوبة في المشي دون دعم، واضطر أحياناً إلى استخدام كرسي متحرك. وقد ذكر لعائلته أنه خلال أعمال الشغب داخل السجن في مارس/ آذار 2015، أُجبر على الوقوف لفترة طويلة من الزمن، وهو الآن غير قادر على المشي من دون دعم.

ويقضي مهدي أبو ديب حالياً حكماً بالسجن لمدة خمس سنوات لمشاركته وقيادته احتجاجات مناهضة للحكومة في فبراير/ شباط 2011. ومن المقرر الإفراج عنه في أبريل/ نيسان 2016.

يرجى الكتابة فوراً باللغة الإنجليزية أو العربية أو اللغة الخاصة بكم:

- لحث السلطات البحرينية على السماح فوراً لمهدي عيسى مهدي أبو ديب بالحصول على أدويته وفيتامينات وأذنيته الداعمة؛
- لحثها على الإفراج عنه فوراً ودون قيد أو شرط، حيث أنه سجين رأي محتجز لمجرد ممارسته السلمية لحقه في حرية التعبير والتجمع.

يرجى إرسال المناشدات قبل 7 أكتوبر/ تشرين الأول 2015 إلى:

الملك

الشيخ حمد بن عيسى الخليفة

ديوان جلالة الملك

ص. ب. 555

قصر الرفاع، المنامة، البحرين

فاكس: +973 1766 4587 (كرر المحاولة)

صيغة المخاطبة: صاحب الجلالة

وزير الداخلية

الشيخ راشد بن عبدالله الخليفة

وزارة الداخلية

ص. ب. 13، المنامة، البحرين

فاكس: +973 1723 2661

تويتر: @moi_Bahrain
صيغة المخاطبة: معالي الوزير

كما ترسل نسخ إلى:
وزير العدل والشؤون الإسلامية
الشيخ خالد بن علي بن عبد الله الخليفة
وزارة العدل والشؤون الإسلامية
ص. ب. 450، المنامة، البحرين
فاكس: +973 1753 1284
minister@justice.gov.bh البريد الإلكتروني
تويتر: @Khaled_Bin_Ali
صيغة المخاطبة: معالي الوزير

كما نرجو إرسال نسخ إلى الهيئات الدبلوماسية المعتمدة في بلادكم. نرجو إدخال عناوين هذه الهيئات أدناه:

الاسم العنوان 1 العنوان 2 العنوان 3 فاكس رقم الفاكس البريد الإلكتروني عنوان البريد الإلكتروني صيغة المخاطبة
نرجو التأكد من القسم الذي تتبعونه إذا كان إرسال المناشدات بعد التاريخ المذكور أعلاه ممكناً.

هذا هو التحديث العاشر من التحرك العاجل: UA 227/11. مزيد من المعلومات: www.amnesty.org/en/documents/mde11/060/2012/en

تحرك عاجل حرمان سجين رأي من احتياجاته الطبية

معلومات اضافية

مهدي عيسى مهدي أبو ديب هو الرئيس السابق لرابطة المعلمين البحرنيين. وفي 25 سبتمبر/ أيلول 2011 حكمت عليه محكمة الأمن الوطنية الابتدائية، وهي محكمة عسكرية، بالسجن 10 سنوات، كما حكمت كذلك على جليلة السلطان، نائب رئيس الرابطة بالسجن لمدة ثلاث سنوات. وقد اتهم كلاهما، من بين عدد من الجرائم، باستخدام منصبيهما في رابطة المعلمين البحرنيين في الدعوة إلى إضراب المعلمين، ووقف العملية التعليمية، و " التحريض على كراهية النظام " و "محاولة قلب نظام الحكم بالقوة"، وحياسة منشورات و نشر قصص ومعلومات ملفقة. وفي 21 أكتوبر/ تشرين الأول 2012، قضت محكمة الاستئناف الجنائية العليا، وهي محكمة مدنية، بتخفيض الحكم على مهدي أبو ديب إلى خمس سنوات والحكم على جليلة السلطان إلى ستة أشهر. ومنذ ذلك الحين يقضي مهدي أبو ديب عقوبته في المبنى رقم 10 من سجن جو.

في 6 أبريل/ نيسان 2011 اعتقل مهدي عيسى مهدي أبو ديب بعد مدهامة منزل عمه. ولم تعرف أسرته مكان وجوده لمدة 24 يوماً. وقد أمضى 64 يوماً في الحبس الانفرادي، يقول إنه تعرض أثناءها للتعذيب، بما في ذلك الضرب على الرأس والظهر والساقين وإجباره على البقاء واقفاً لفترات طويلة من الزمن. ولم يسمح لأسرته ومحاميه برؤيته إلا خلال الجلسة الأولى من محاكمته في 7 يونيو/ حزيران 2011. وفي أبريل/ نيسان 2012، أثناء جلسة محاكمة الاستئناف، تحدث مهدي أبو ديب بالتفصيل عن أعمال التعذيب التي أوقعها به مسؤولو الأمن وذكر اسم الضباط الذين قال إنهم عذبوه، مما دفع النيابة العامة إلى فتح تحقيق واستجوابه في يونيو/ حزيران عما تعرض له من تعذيب. وفي الشهر نفسه، اشتكى محاموه من أن الفحص الطبي للمهدي أبو ديب لم يكن " مستقلاً" وطلبوا إجراء فحص من قبل طبيب مستقل وفقاً لبروتوكول اسطنبول الخاص بالفحص الطبي لضحايا دعاوى التعذيب. ولا تزال وحدة التحقيقات الخاصة حتى الآن لم تستكمل تحقيقاتها ولم يتم تقديم الضباط المتهمين بتعذيبه للمحاكمة حتى الآن.

لمزيد من المعلومات راجع تقرير نوفمبر/ تشرين الثاني 2012 " تعذيب الإصلاح، و إطلاق العنان للقمع"

(<http://amnesty.org/en/documents/MDE11/062/2012/en>)

وتقرير أبريل/ نيسان 2015 وراء العبارات البلاغية: استمرار انتهاكات حقوق الإنسان في البحرين بلا هوادة

(<https://www.amnesty.org/en/documents/mde11/1396/2015/en>).

مزيد من المعلومات عن التحرك العاجل 227/11 رقم الوثيقة: MDE 11/2330/2015 تاريخ الإصدار: 26 أغسطس/ آب 2015